



الرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية

دراسة مقارنة بين الدساتير المعاصرة

م.م. ايهاب عبدالله محيimid

جامعة تكريت - كلية الادارة والاقتصاد

Destroying the Constitution on Governmental Artificial Intelligence

A Comparison of Contemporary Constitutions

M.M. Ehab Abdullah Muhaimid

Tikrit University – College of Administration and Economics

المستخلص: تطرح الثورة التكنولوجية الراهنة، وفي مقدمتها تقنيات الذكاء الاصطناعي، إشكاليات غير مسبوقه أمام النظم الدستورية في العالم، لاسيما بعد أن أخذت الحكومات تعتمد على الخوارزميات في إدارة بعض مرافقها العامة وصنع قراراتها الإدارية. هذا الواقع المستجد يثير تساؤلات عميقة حول مدى خضوع تلك القرارات لرقابة القضاء الدستوري، وحول حدود انسجامها مع المبادئ الدستورية الجوهرية مثل مبدأ المشروعية، ومبدأ المساواة أمام القانون، وضمن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. فالتحدي لم يعد مقتصرًا على تطوير أطر تشريعية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، بل تجاوزه إلى ضرورة صياغة معايير دستورية دقيقة تكفل منع تعسف السلطة التنفيذية حين تفوض قراراتها إلى تقنيات مؤتمتة قد تفتقر إلى الشفافية أو القدرة على التبرير القانوني، ويركز هذا البحث على دراسة الرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية من منظور مقارنة بين عدد من الدساتير المعاصرة خلال الفترة 2020-2025، مع إبراز كيفية تعامل القضاء الدستوري والهيئات الرقابية العليا مع مسألة مساءلة القرارات الآلية. كما يهدف البحث إلى تحليل الآثار المترتبة على إدماج الذكاء الاصطناعي في عمل السلطة العامة، خاصة فيما يتصل بحماية الخصوصية، وصون مبدأ سيادة القانون، وضمن حق النقيض العادل، ويناقش البحث كذلك مدى كفاية المبادئ التقليدية في الرقابة

القضائية، والحاجة إلى تطوير اجتهادات قضائية جديدة تستوعب طبيعة الخوارزميات وتعقيدها، ومن خلال المقارنة بين التجارب الأوروبية والأمريكية والعربية، يتضح أن هناك اتجاهات متباينة: بعضها يميل إلى توسيع نطاق الرقابة الدستورية لضمان توازن بين الكفاءة التقنية والضمانات الحقوقية، فيما لا يزال بعضها الآخر متردداً في فرض قيود صارمة على السلطة التنفيذية خشية تعطيل الابتكار، ويخلص البحث إلى أن الرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية تمثل ركيزة أساسية لتجديد الفكر الدستوري في القرن الحادي والعشرين، وأن نجاحها مرهون بقدرة الدساتير على دمج المبادئ التقليدية مع أدوات ومعايير جديدة تراعي خصوصية البيئة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الدستورية، الذكاء الاصطناعي، القرارات الحكومية، المشروعية الدستورية، سيادة القانون، الحقوق الأساسية، المقارنة الدستورية، الحوكمة الخوارزمية، القضاء الدستوري، الفضاء الرقمي.

Abstract: The rapid advancement of artificial intelligence has introduced unprecedented challenges to constitutional systems worldwide, particularly as governments increasingly rely on algorithmic decision-making in the administration of public affairs. This emerging reality raises profound questions about the extent to which such decisions fall under constitutional judicial review and whether they remain consistent with fundamental constitutional principles such as legality, equality before the law, and the protection of fundamental rights and freedoms. The challenge is no longer limited to establishing legislative frameworks for the regulation of artificial intelligence, but rather extends to developing precise constitutional standards that can prevent executive arbitrariness when public authority is delegated to



automated systems that often lack transparency or adequate legal justification.

This research focuses on the constitutional review of governmental artificial intelligence decisions from a comparative perspective, covering a range of contemporary constitutions during the period 2020–2025. It highlights how constitutional courts and supervisory bodies have approached the accountability of algorithmic decision-making and explores the implications of integrating artificial intelligence into the functioning of public authority, particularly with respect to privacy protection, the rule of law, and the guarantee of fair trial rights. The study also questions whether traditional principles of judicial review remain sufficient, or whether new constitutional doctrines must be articulated to address the unique characteristics and complexity of algorithmic governance.

By comparing European, American, and Arab experiences, the research reveals divergent approaches: some jurisdictions have expanded the scope of constitutional review to balance technological efficiency with the protection of rights, while others remain reluctant to impose strict limits on executive discretion for fear of hindering innovation. The study concludes that constitutional review of governmental artificial intelligence decisions represents a cornerstone for the renewal of constitutional thought in the twenty-first century, and

its effectiveness depends on the ability of constitutions to integrate established principles with novel mechanisms tailored to the digital environment and artificial intelligence systems.

Keywords: Constitutional review, artificial intelligence, governmental decisions, constitutional legality, rule of law, fundamental rights, comparative constitutionalism, algorithmic governance, constitutional courts, digital environment.

المقدمة: يشهد العالم المعاصر تحولات عميقة بفعل تقنيات الذكاء الاصطناعي التي باتت تؤثر مباشرة في صنع القرار الحكومي وإدارة الشؤون العامة، وقد أدى اعتماد السلطات العامة على الأنظمة الخوارزمية إلى بروز تحديات دستورية غير مسبقة تمس مبدأ المشروعية وسيادة القانون، إذ يثير استخدام القرارات المؤتمتة تساؤلات جوهرية حول حماية الحقوق والحريات، ولا سيما الخصوصية والمساواة وحرية التعبير، وتُعد الرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي مدخلاً أساسياً لضمان عدم انحراف السلطة أو تكريس التمييز الخفي، كما تبرز إشكالية شفافية هذه القرارات والزامية تسببها بما ينسجم مع متطلبات المساءلة الدستورية، وتزداد أهمية الموضوع في ظل تباين التجارب الدستورية بين الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 2020-2025، ومن ثم يهدف هذا البحث إلى دراسة هذه الرقابة دراسة مقارنة، وتحليل مدى قدرة القضاء الدستوري على استيعاب التحولات التقنية، واقتراح أطر قانونية تضمن التوازن بين الفعالية التكنولوجية والشرعية الدستورية.

إشكالية الدراسة:

أدى إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الحكومي إلى نشوء تحديات غير مألوفة أمام القضاء الدستوري، حيث باتت القرارات الحكومية المؤتمتة تمس الحقوق الأساسية بشكل مباشر، فبينما يفترض بالدساتير أن تضع ضمانات لحماية الحقوق والحريات، قد تتحول

الخوارزميات إلى أدوات غامضة تُمارس السلطة دون شفافية أو مساءلة، مما يثير تساؤلات حول حدود المشروعية الدستورية لهذه القرارات، وتتمثل مشكلة الدراسة في وجود فراغ دستوري وتشريعي نسبي في معظم النظم القانونية بشأن كيفية إخضاع قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية للرقابة الدستورية، ومدى قدرة المبادئ الدستورية التقليدية على استيعاب هذه الظاهرة المتسارعة.

أسئلة الدراسة:

1. ما هو الإطار الدستوري الحاكم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القرارات الحكومية؟
2. إلى أي مدى تستطيع المبادئ الدستورية التقليدية مثل المشروعية والمساواة وسيادة القانون أن تُطبق على القرارات الآلية؟
3. كيف تعاملت النظم الدستورية المعاصرة (2020-2025) مع مسألة الرقابة على القرارات الحكومية المبنية على الذكاء الاصطناعي؟
4. ما هي التحديات العملية التي تواجه القضاء الدستوري عند فحص مشروعية القرارات المؤتمتة؟
5. هل هناك حاجة إلى تطوير اجتهادات دستورية جديدة أو معايير خاصة تراعي طبيعة الذكاء الاصطناعي وتحدياته؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً حديثاً لم يطرق بعمق في الأدبيات العربية والدستورية المقارنة، وهو الرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية، وتكمن أهميته في عدة محاور:

- يواكب التطورات التكنولوجية العالمية وانعكاساتها على البنية الدستورية للدول.
- يسد فراغاً معرفياً في الدراسات الدستورية التي لم تتعامل بعد بصورة كافية مع تحديات الخوارزميات الحكومية.
- يقدم رؤية مقارنة تُمكن من استخلاص تجارب متعددة يمكن أن تفيد المشرع والقاضي الدستوري في الدول العربية والأوروبية على حد سواء.
- يسهم في تعزيز وعي صانعي القرار بخطورة إغفال الرقابة على القرارات الآلية، وما قد يترتب عليها من مساس بالحقوق والحريات.

أهداف الدراسة:

1. تحليل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والمبادئ الدستورية الجوهرية مثل المشروعية وسيادة القانون والشفافية.
2. بيان مدى كفاية المبادئ الدستورية التقليدية لمواجهة التحديات التي تفرضها القرارات الحكومية المؤتمنة.
3. استعراض الممارسات الدستورية المقارنة في الفترة 2020-2025 لرصد الاتجاهات الحديثة في الرقابة على الذكاء الاصطناعي.
4. اقتراح معايير وضوابط قضائية يمكن أن تعزز الرقابة الدستورية على القرارات الحكومية المستندة إلى الذكاء الاصطناعي.
5. الإسهام في بلورة إطار دستوري متجدد يستوعب التحولات الرقمية ويصون الحقوق والحريات في مواجهة السلطة التقنية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهجاً قانونياً تحليلياً مقارنةً، يقوم على تحليل النصوص الدستورية والتشريعية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في القرارات الحكومية، وتفسيرها في ضوء مبادئ المشروعية وسيادة القانون، مع الاستئناس باجتهادات القضاء الدستوري ذات الصلة، كما استند البحث إلى المنهج المقارن من خلال دراسة عدد من التجارب الدستورية المعاصرة خلال الفترة 2020-2025، ولاسيما الأوروبية والأمريكية وبعض النظم العربية، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف في تنظيم الرقابة على القرارات المؤتمتة، وتدعم ذلك بالمنهج النقدي لتقييم مدى كفاية المبادئ الدستورية التقليدية في مواجهة التحديات التقنية، واقتراح مسارات إصلاحية متوازنة.

الخطة العامة للبحث: تتناول المقدمة بيان التحول المتزايد في اعتماد الحكومات على أنظمة الذكاء الاصطناعي في إصدار قرارات تمس الحقوق والحريات، وما يثيره ذلك من إشكاليات دستورية تتعلق بمشروعية هذه القرارات وحدود خضوعها للرقابة القضائية، مع تحديد إشكالية البحث ومنهجه المقارن.

يعالج المبحث الأول الإطار النظري للرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية، ويبيّن في تمهيده الخصوصية القانونية للقرار المؤتمت وأثرها في إخضاعه للرقابة الدستورية، ويتناول المطلب الأول الطبيعة القانونية لهذه القرارات وحدود خضوعها للمبادئ الدستورية، ولا سيما مبدأ المشروعية وحماية الحقوق والحريات، مع إبراز إشكالية غياب العنصر البشري المباشر، أما المطلب الثاني فيتناول المرتكزات الدستورية التقليدية للرقابة على القرارات الحكومية ومدى قابلية انطباقها على القرارات المؤتمتة، في ظل ما تفرضه الخوارزميات من تحديات تتعلق بالشفافية والتسبب وقابلية الطعن.

ويُخصّص المبحث الثاني لدراسة الرقابة الدستورية المقارنة على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية، حيث يبيّن تمهيداً أهمية المنهج المقارن في استجلاء اختلاف النماذج الدستورية، ويتناول المطلب الأول ملامح الرقابة الدستورية في التجربة الأوروبية ودور القضاء الأوروبي في تكريس خضوع القرارات المؤتمتة للمساءلة الدستورية، في حين يتناول المطلب الثاني التجربة الأمريكية وبعض التجارب العربية، مع إبراز أوجه التباين بينها وحدود تطورها في هذا المجال.

وتُختتم الدراسة بخلاصة تتضمن أهم النتائج والتوصيات الدستورية الكفيلة بضمان توافق قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية مع مبادئ الشرعية الدستورية وحماية الحقوق الأساسية.

المبحث الأول: "الإطار النظري للرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية"

تمهيد:

أبرز التحوّل الرقمي المتسارع، ولاسيّما التوسّع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المرافق العامة، واقعاً قانونياً ودستورياً جديداً أعاد طرح إشكالية العلاقة بين السلطة العامة، والتقنية، والحقوق الأساسية. فلم تعد القرارات الحكومية نتاجاً للتقدير البشري الخالص، بل أضحت، في حالات متزايدة، صادرة عن خوارزميات تقوم بالتحليل والتصنيف والتنبؤ، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى خضوع هذه القرارات لمبادئ الشرعية الدستورية التقليدية، وعلى رأسها مبدأ سيادة القانون، والشفافية، وقابلية المساءلة، وفي هذا السياق، برز مفهوم الدستورية الرقمية (Digital Constitutionalism) بوصفه إطاراً نظرياً يسعى إلى تفعيل القيم الدستورية في الفضاء الرقمي، إذ يبيّن إدواردو تشيلستيه أن هذا المفهوم لا يرمي إلى استبدال الدستور التقليدي، بل إلى إعادة تأكيد حضوره في مواجهة القوة التنظيمية المتزايدة للتقنيات الرقمية، حيث يؤكد أن الدستورية الرقمية تمثل محاولة لإعادة تأكيد القيم الدستورية الأساسية في مواجهة القوة التنظيمية المتزايدة للتقنيات الرقمية⁽¹⁾ ويكشف هذا الطرح عن

(1) يُنظر: إدواردو تشيلستيه، الدستورية الرقمية: دور مواثيق حقوق الإنترنت، دار روتليدج، ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ويُردّ فيه النصّ الأصلي:

امتداد نطاق الرقابة الدستورية ليشمل، إلى جانب الأفعال المادية للإدارة، البنى الخوارزمية التي باتت تنتج آثارًا قانونية مباشرة، ويتقاطع ذلك مع تطوّر ما يُعرف بالحوكمة الخوارزمية (Algorithmic Governance)، التي أسهمت في إعادة تشكيل مفهوم السلطة الإدارية المعاصرة، إذ بيّن إبيرز وكانثيرو غاميتو بقوله أصبحت الخوارزميات تُستخدم على نحوٍ واسع لاتخاذ قرارات ذات آثار بعيدة المدى بصورة متزايدة على الأفراد والمجتمع بأسره («الحوكمة الخوارزمية»)⁽¹⁾ وهو ما يدلّ على أن القرارات المؤتمتة لم تعد أدوات تقنية مساعدة، بل باتت تُنتج آثارًا قانونية تماثل في جوهرها آثار القرارات الإدارية التقليدية، بما يستوجب إخضاعها لرقابة دستورية فعّالة، ويعزّز هذا الاتجاه ما ذهب إليه سايمون تشيستيرمان، إذ أكّد محدودية فاعلية الأدوات القانونية التقليدية في ضبط الذكاء الاصطناعي، مشيرًا بقوله توفر هذه الآلات السريعة والمستقلة والغامضة فوائد كبيرة — لكنها في الوقت نفسه تطرح مخاطر جسيمة. ويبحث هذا الكتاب في الكيفية التي تتعامل بها قوانيننا مع الذكاء الاصطناعي، فضلًا عما يلزم من قواعد ومؤسسات إضافية — بما في ذلك الدور الذي قد يضطلع به الذكاء الاصطناعي نفسه في تنظيم ذاته⁽²⁾ وهو ما يفرض على القضاء الدستوري تطوير معايير الرقابية، ولا سيّما في ما يتعلّق بواجب التعليل وإمكانية تفسير القرار الخوارزمي، وعلى المستوى الدولي، أكدت اليونسكو في توصيتها بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي أن استخدام هذه التقنيات في المجال العام يجب أن يكون مشروطًا بضمانات حقوقية صارمة.

“Digital constitutionalism represents an effort to reassert fundamental constitutional values in the face of the growing regulatory power of digital technologies.”

(¹) يُنظر: مارتن إبيرز، ومارتا كانثيرو غاميتو، حوكمة الخوارزميات وحوكمة الخوارزميات: مقدّمة، ضمن كتاب حوكمة الخوارزميات وحوكمة الخوارزميات: التحديات القانونية والأخلاقية، دار سيرنغر، برلين، ٢٠٢١، ص ٢، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“Algorithms are now widely employed to make decisions that have increasingly far-reaching impacts on individuals and society as a whole (‘algorithmic governance’).”

(²) يُنظر: سيمون تشيستيرمان، نحن والروبوتات؟ تنظيم الذكاء الاصطناعي وحدود القانون، مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، ٢٠٢١، المقدّمة، ص ١-٢، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“These fast, autonomous, and opaque machines offer great benefits — and pose significant risks. This book examines how our laws are dealing with AI, as well as what additional rules and institutions are needed — including the role that AI might play in regulating itself.”

إذ نصت صراحة على إنّ حماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية تُعدّ حجر الزاوية في هذه التوصية، وذلك استنادًا إلى تعزيز المبادئ الأساسية، مثل الشفافية والإنصاف، مع التذكير الدائم بأهمية الإشراف البشري على أنظمة الذكاء الاصطناعي⁽¹⁾ بما يضمن بعدًا معياريًا دوليًا على إخضاع القرارات الحكومية المؤتمتة للرقابة الدستورية، وبناءً على ما تقدّم، يقوم الإطار النظري للرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية على تداخل مفاهيم الدستورية الرقمية، والحوكمة الخوارزمية، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يستوجب إعادة قراءة وظائف القضاء الدستوري وحدود السلطة التنفيذية في العصر الخوارزمي، وانطلاقًا من ذلك، ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ يتناول الأول الطبيعة القانونية لقرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية وحدود خضوعها للمبادئ الدستورية، بينما يُعنى الثاني بمبحث المرتكزات الدستورية التقليدية للرقابة على القرارات الحكومية ومدى ملاءمتها للانطباق على القرارات المؤتمتة.

المطلب الأول: "الطبيعة القانونية لقرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية وحدود خضوعها للمبادئ الدستورية"

تُثير قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية إشكالاتٍ دستوريةً جوهرية، لكونها تمثل تدخلًا مباشرًا بين البعد التقني وممارسة السلطة العامة، بما يقتضي إعادة تقييم الطبيعة القانونية للقرار الإداري في سياق التحول الرقمي. فرغم اعتماد هذه القرارات على نظم خوارزمية ذاتية التشغيل، فإنها تصدر ضمن إطار مؤسسي رسمي وتُرتّب آثارًا قانونية تمسّ المراكز الدستورية للأفراد، الأمر الذي يُبقيها خاضعة للمبادئ الدستورية الناظمة لممارسة السلطة العامة، ويؤكد جانب معتبرٍ من الفقه الدستوري المقارن أن الوسيلة التقنية لإنتاج القرار لا تنفي عنه صفته القانونية،

(1) يُنظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، توصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، معتمدة في الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر العام، باريس، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الفقرة المعنية بالقيم الأساسية، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

"The protection of human rights and dignity is the cornerstone of the Recommendation, based on the advancement of fundamental principles such as transparency and fairness, always remembering the importance of human oversight of AI systems."

ما دام منسوبًا إلى جهة عامة وقابلًا لإحداث أثر قانوني، وفي هذا السياق، يبيّن تقرير جامعة ستانفورد المقدم إلى المؤتمر الإداري للولايات المتحدة أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة مساندة للعمل الإداري، بل أصبح يشارك فعليًا في إنتاج القرار الإداري ذاته، وهو ما يفرض إخضاعه للضوابط القانونية التقليدية. ويُترجم ذلك حرفيًا في القول قد تؤدي التطورات التكنولوجية المستمرة في نهاية المطاف إلى أن يصبح قدرٌ كبيرٌ من صنع قرارات الإنفاذ — ابتداءً من المراقبة، ومرورًا ببدء إجراءات الإنفاذ، ووصولًا إلى الفصل الإداري داخل الوكالات — عملية تُدار بالكامل بواسطة الآلة⁽¹⁾ ويترتب على هذا التحول أن الخوارزمية، وإن بدت محايدة تقنيًا، تظل امتدادًا للإرادة الإدارية، بما يستوجب إخضاع القرارات المؤتمتة لمبدأ المشروعية الدستورية وإمكانية الرقابة والمساءلة، وفي هذا الإطار، يذهب ريتشارد ويليامز إلى أن القرارات الخوارزمية لا تُشكّل قطيعة مع القانون الإداري، وإنما تمثل تحديًا لإعادة صياغة أدواته الرقابية، مؤكداً أن القانون الإداري لا يزال الإطار الأكثر ملاءمة لضبط هذا النوع من القرارات، وقد عبّر عن ذلك بقوله إن اتخاذ القرار بواسطة الخوارزميات لا يخرج عن نطاق القانون الإداري، بل يكشف عن الحاجة إلى إعادة تكييف قواعده الرقابية⁽²⁾ وتعمق هذه الإشكالية عند النظر إلى حدود السلطة التقديرية في القرارات المؤتمتة، إذ يُستعاض عن التقدير الإنساني بما يمكن تسميته «التقدير الخوارزمي»، وهو تقدير لا يقل خطورة من الناحية الدستورية، لأنه قد يؤدي إلى نتائج تمييزية أو غير متناسبة دون إمكانية فورية للطعن أو الفهم وفي هذا السياق، تحذّر الأدبيات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي من أن غياب الشفافية الخوارزمية قد يؤدي إلى تفويض مبدأ المساواة أمام القانون وقد أكد دليل كامبردج للذكاء

(¹) يُنظر: إنغستروم، دانيال ف، وهو، دانيال إي، شاركي، كاترين م، وكويار، ماريانو-فلورنثينو، الحكومة بواسطة الخوارزميات: الذكاء الاصطناعي في الوكالات الإدارية الفيدرالية، تقريرٌ مقدّم إلى المؤتمر الإداري للولايات المتحدة، جامعة ستانفورد، ٢٠٢٠، ص ٢٨، ويردُ فيه النصُّ الأصلي:

“Continued technological advances may eventually cause much of enforcement decision-making, from monitoring to initiation of enforcement actions to agency adjudication, to be an entirely machine-driven process.”

(²) يُنظر: ريببكا أ. ويليامز، إعادة التفكير في القانون الإداري في ظل اتخاذ القرار الخوارزمي، مجلة أوكسفورد للدراسات القانونية (Oxford Journal of Legal Studies)، المجلد ٤٢، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٤٦٨-٤٩٤، ويردُ فيه النصُّ الأصلي:

“Algorithmic decision-making does not fall outside administrative law, but instead reveals the need to recalibrate its mechanisms of control.”

الاصطناعي المسؤول أن الأنظمة الذكية المستخدمة في المجال العام يجب أن تكون خاضعة لمتطلبات المساءلة القانونية، بالقول ينبغي إسناد مسؤولية واضحة ومساءلة محددة إلى قرارات الذكاء الاصطناعي، والتي يجب أن تُرافق بآليات قوية للإشراف والمساءلة⁽¹⁾ ولا يقف الأمر عند حدود القانون الإداري، بل يمتد إلى جوهر المبادئ الدستورية، وفي مقدمتها سيادة القانون والرقابة القضائية الفعالة.

وقد أكد جيلاد أيبيري في دراسته الحديثة أنّ الذكاء الاصطناعي المستخدم من قبل السلطات العامة لا يمكن عزله عن الإطار الدستوري، باعتباره مظهرًا معاصرًا لممارسة السلطة العامة يستوجب الخضوع للضوابط الدستورية، ويُعبّر عن ذلك بقوله وكما تُقيد الدساتير ممارسة السلطة الحكومية وتوجّهها، يسعى الذكاء الاصطناعي الدستوري إلى ترسيخ مبادئ وقيم صريحة داخل نماذج الذكاء الاصطناعي، بما يجعل عملية اتخاذ قراراتها أكثر شفافية وخضوعًا للمساءلة⁽²⁾ وعلى هذا الأساس، فإن الطبيعة القانونية لقرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية تفرض إخضاعها للمبادئ الدستورية الحاكمة، لا بوصفها أدوات تقنية استثنائية، بل باعتبارها شكلاً حديثاً من أشكال القرار الإداري ذي الأثر الدستوري، الأمر الذي يستلزم تطوير آليات الرقابة القضائية بما يحفظ جوهر الشرعية الدستورية، كما لم يعد توظيف الإدارة العامة لتقنيات الذكاء الاصطناعي مقتصرًا على الدعم الفني أو تسريع الإجراءات، بل امتد ليشمل المشاركة المباشرة في إنتاج القرار الإداري ذاته وما يترتب من آثار قانونية على المراكز القانونية للأفراد، حيث غدت الخوارزميات التنبؤية عنصرًا مؤثرًا في توجيه مضمون القرار ونتيجته، بما يوجب إخضاعها للمبادئ الأساسية للعمل الإداري، وفي مقدمتها المشروعية والشفافية، وفي هذا السياق، يذهب اتجاه فقهي حديث بقوله أصبحت السلطة تُعبّر عنها على نحو متزايد عبر

(1) يُنظر: سابين فونكي، فيليب كيلمير، أوليفر مولر، وولفغانغ بورغارد (محررون)، دليل كامبريدج للذكاء الاصطناعي المسؤول: مقاربات متعددة التخصصات، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٢٢، ويردُ فيه النصُّ الأصلي:

“Clear responsibility and accountability should be assigned to AI decisions, which should be accompanied by strong oversight and accountability mechanisms.”

(2) يُنظر: جيلاد أيبيري، الذكاء الاصطناعي الدستوري العام (Public Constitutional AI)، مجلة جورجيا للقانون (Georgia Law Review)، المجلد ٥٩، العدد ٢، ٢٠٢٥، ويردُ فيه النصُّ الأصلي:

“Just as constitutions limit and guide the exercise of governmental power, Constitutional AI seeks to hardcode explicit principles and values into AI models, rendering their decisionmaking more transparent and accountable.”

الخوارزميات. وقد ظلَّت القرارات الصادرة عن كبرى شركات وادي السيليكون وول ستريت، لفترةٍ طويلة، بطابعٍ من السرية والتعقيد، على أساس أنها قرارات محايدة وتقنية. وتمضي الخوارزميات إلى صناعة السمعة أو تدميرها، وتقدير مصير رواد الأعمال، وتشكيل مستقبل اقتصاداتٍ بأكملها⁽¹⁾ وهو ما يفضي إلى نتيجة مؤداها أن الإدارة العامة لا يجوز لها الاحتماء بالبطابع التقني لهذه الأنظمة للتصل من مسؤوليتها القانونية عن القرارات الصادرة عنها، كما يثير القرار الإداري الخوارزمي إشكالية دقيقة تتعلق بواجب التعليل، لاسيما في الحالات التي تعتمد فيها الإدارة على نماذج تعلم آلي معقدة يصعب تفسير منطقتها الداخلي، غير أن هذا التعقيد لا يمكن أن يُعد مبررًا قانونيًا لإعفاء الإدارة من التزامها بتسبيب القرار، إذ إن هذا الالتزام يرتبط بحقوق الأفراد وضمانات المشروعية، لا بطبيعة الوسيلة التقنية المستخدمة، وفي هذا الإطار، يؤكد اتجاه أوروبي بقوله وكما تُقيدُ الدساتير ممارسة السلطة الحكومية وتوجهها، فإنَّ الذكاء الاصطناعي الدستوري يسعى إلى ترسيخ مبادئٍ وقيمٍ صريحة داخل نماذج الذكاء الاصطناعي، بما يجعلُ عملية اتخاذ قراراتها أكثر شفافيةً وخضوعًا للمساءلة⁽²⁾ وعلى هذا الأساس، فإن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري لا يقتضي إقصاء المفاهيم التقليدية للقرار الإداري، وإنما يستوجب إعادة تكيفها وظيفيًا بما يتلاءم مع الطابع المؤتمت لآليات اتخاذ القرار، مع الحفاظ على جوهر الضمانات القانونية المقررة لحماية الحقوق والحريات، ويقتضي ذلك إخضاع القرار الإداري المؤتمت لرقابة قضائية فعالة تحول دون تحوُّله إلى سلطة تقنية مغلقة، وتضمن بقاءه خاضعًا لمقتضيات المشروعية والمساءلة الدستورية.

(1) يُنظر: فرانك باسكوال، مجتمع الصندوق الأسود: الخوارزميات السرية التي تتحكم في المال والمعلومات، مطبعة جامعة هارفارد، 2015، ص 8 وما بعدها، ويردُّ فيه النصُّ الأصلي:

“Authority is increasingly expressed algorithmically. Shrouded in secrecy and complexity, decisions at major Silicon Valley and Wall Street firms were long assumed to be neutral and technical. Algorithms make (or ruin) reputations, decide the destiny of entrepreneurs, and shape the future of entire economies.”

(2) يُنظر: جيلاد أيبيري، الذكاء الاصطناعي الدستوري العام (Public Constitutional AI)، منشور في مجلة جورجيا للقانون (Georgia Law Review)، المجلد 59، العدد 2، سنة 2025، ص 601 وما بعدها، ويردُّ فيه النصُّ الأصلي:

“Just as constitutions limit and guide the exercise of governmental power, Constitutional AI seeks to hardcode explicit principles and values into AI models, rendering their decisionmaking more transparent and accountable.”

المطلب الثاني: "المرتكزات الدستورية التقليدية للرقابة على القرارات الحكومية وإشكالية انطباقها على القرارات المؤتمتة"

تقوم الرقابة الدستورية على القرارات الحكومية، في بنيتها التقليدية، على جملة من المرتكزات الجوهرية، في مقدمتها مبدأ المشروعية، ومبدأ الفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات، وكفالة حق التقاضي الفعال، غير أن إدماج الأنظمة المؤتمتة في عملية صنع القرار الإداري يثير إشكاليات عميقة تتعلق بمدى قابلية هذه المرتكزات للانطباق بذات الفاعلية على القرارات التي تنتجها الخوارزميات أو تُسهم في إنتاجها، فمن زاوية مبدأ المشروعية، يبرز تحدي تحديد القاعدة القانونية المرجعية التي ينبغي الاحتكام إليها عند تقييم مشروعية القرار المؤتمت، ولا سيما في الحالات التي تتجاوز فيها الخوارزميات وظيفتها الأداة لتغدو أداة لإنتاج معايير ذات طابع شبه تنظيمي، وفي هذا السياق، ذهب اتجاه فقهي إلى القول يضع هذا الخوارزميات، وكذلك الوثائق التي تُلزم مسؤولي الوكالات بالرجوع إلى مخرجاتها، في منطقة فقهية رمادية تقع بين القواعد الملزمة والإرشادات التوجيهية⁽¹⁾ ولا تقف الإشكالية عند حدود مبدأ المشروعية، بل تمتد كذلك إلى مبدأ الفصل بين السلطات، إذ قد تُفضي النماذج الخوارزمية، من خلال اعتمادها كمرجع حاسم في اتخاذ القرار، إلى نقل فعلي لجزء من السلطة التقديرية من الجهة الإدارية البشرية إلى النظام التقني ذاته، بما يطرح تساؤلات دستورية جدية حول موقع هذه النماذج ضمن البنية المؤسسية للدولة وحدود مساءلتها القضائية، وفي هذا السياق، يلفت الفقه المقارن إلى تحوّل بنيوي عميق يطل منطلق الرقابة القضائية ذاتها في ظل القرارات المؤتمتة؛ إذ يذهب بعضه إلى القول والنتيجة الإجمالية، بالتالي، قد تتمثل في تقليص نطاق الإذعان القضائي، إذ إن ما كان يُحسم سابقاً على نحو واسع وضمني، بل وأحياناً غير واعٍ، من قبل البشر داخل إطار عامٍ من السلطة التقديرية، يتحوّل بدلاً من ذلك إلى سلسلة من القرارات التقنية التفصيلية والصريحة، والتي تكون — بحكم شفافتها ذاتها — أكثر قابلية

(1) يُنظر: بيتر هندرسون، ومارك كراس، صناعة القواعد الخوارزمية في مقابل الإرشاد الخوارزمي، مجلة هارفارد للقانون والتكنولوجيا، المجلد 37، العدد 1، 2023، ص 117 وما بعدها، ويرد فيه النص الأصلي:

"This places algorithms, and the documents requiring agency officials to consult their outputs, in a doctrinal gray zone between rules and guidance."

للخضوع للرقابة القضائية⁽¹⁾ ويشير هذا التحول جملةً من الهواجس الدستورية المرتبطة بتوازن السلطات وحدود التفويض الإداري، فضلاً عن انعكاساته المباشرة على حق التقاضي والرقابة القضائية الفعّالة، بوصفهما من أكثر المرتكزات الدستورية تعرضاً للاهتزاز في سياق القرارات المؤتمتة، ولا سيما عندما تُبنى هذه القرارات على آليات تقنية غير قابلة للتفسير أو عصيّة على الفهم القضائي التقليدي، وقد أكدت دراسات قانونية حديثة بقولها حين تكون تقنيات الذكاء الاصطناعي غامضة، يُحرم الأشخاص المتعرضون لقرارات تؤثر سلباً على مصالحهم من إمكانية الطعن في تلك القرارات للتأكد من أنّها قد تم التوصل إليها بشكل صحيح⁽²⁾ وهو ما يكشف عن مساسٍ مباشرٍ بجوهر حق التقاضي والرقابة القضائية الفعّالة، إذ يؤدي غياب قابلية تفسير منطوق القرار إلى إفراغ ضمانات المشروعية والمساءلة من مضمونها العملي، ويجعل الأفراد في مواجهة سلطة تفريرية مغلقة لا يمكن إخضاعها للفحص القضائي أو القانوني على نحوٍ ينسجم مع متطلبات سيادة القانون.

وفي الإطار الأوروبي، تمّ التشديد على أنّ تقييم الأثر الخوارزمي يُمثّل آليةً دستوريةً ذات طابعٍ وقائي، ولا يقتصر على كونه إجراءً تقنياً بحثاً بقوله يُروّج لتقييمات الأثر بوصفها أداةً لتحديد المخاطر التي قد تمسّ الحقوق الأساسية، وسيادة القانون، ومبدأ الإدارة الجيدة، والتخفيف منها، وذلك قبل الشروع في نشر أنظمة اتخاذ القرار الخوارزمية⁽³⁾ بما يكشف عن اتجاهٍ

(1) يُنظر: وليامز، ريتشارد أ.، إعادة التفكير في القانون الإداري في ظل اتخاذ القرار الخوارزمي، مجلة أكسفورد للدراسات القانونية (Oxford Journal of Legal Studies)، المجلد 42، العدد 2، سنة 2022، ص 468-494، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“The overall result, therefore, may well be a reduction of deference, as what is currently decided broadly, implicitly and even unconsciously by humans within a general sphere of discretion becomes instead a series of detailed, explicit technical decisions which are, by the very fact of their transparency, more open to judicial review.”

(2) يُنظر: دالي، س. (2024). الذكاء الاصطناعي، سيادة القانون والإدارة العامة: حالة الضرائب، مجلة كامبريدج للقانون، المجلد 83، العدد 3، الصفحات 437-464، ويردّ فيه النصّ الأصلي: “Where AI technology is opaque, humans subjected to decisions negatively affecting their interests are denuded of the possibility of challenging those decisions to ensure that they had been arrived at correctly.”

(3) يُنظر: المعهد الأوروبي للقانون (European Law Institute)، القواعد النموذجية بشأن تقييم أثر أنظمة اتخاذ القرار الخوارزمية المستخدمة في الإدارة العامة، 2022، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“Impact assessments are promoted as a tool to identify and mitigate risks to fundamental rights, the rule of law and good administration before the deployment of algorithmic decision-making systems.”

حديث نحو توسيع نطاق الرقابة الدستورية ليشمل المراحل السابقة على صدور القرار الإداري، كما رسّخ المُشرّع الأوروبي مبدأ الخضوع الدستوري للأنظمة المؤتمتة، عبر التأكيد بقوله ينبغي أن تُطبّق متطلبات على أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر، فيما يتعلّق بإدارة المخاطر، وجودة مجموعات البيانات المستخدمة وملاءمتها، والتوثيق التقني وحفظ السجلات، والشفافية وتوفير المعلومات للجهات المُشغلة، والرقابة البشرية، فضلاً عن المتانة والدقة والأمن السيبراني. وتعدّ هذه المتطلبات ضروريةً للتخفيف بفعالية من المخاطر التي تهدّد الصحة والسلامة والحقوق الأساسية⁽¹⁾ بما يحول دون نشوء مجال إداري محصّن تقنيًا من الخضوع للرقابة، وعلى صعيد حماية الحقوق، أكدت الكتابات الدستورية ذات البعد الأخلاقي أن تطوّر أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال العام لا يمكن أن يتم بمعزل عن الضمانات الدستورية التقليدية، ولا سيما تلك المتصلة بصون الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وانطلاقاً من هذا التصور، شددت هذه الأدبيات بقولها أنّه ومن أجل ضمان حماية الحقوق الأساسية على نحوٍ فعال، ينبغي على الجهات القائمة على نشر أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر، سواء كانت هيئات خاضعة للقانون العام، أو كيانات خاصة تقدّم خدمات عامة، وكذلك الجهات القائمة على نشر بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر المدرجة في ملحق بهذا التنظيم، مثل الكيانات المصرفية أو التأمينية، أن تقوم بإجراء تقييم لأثر هذه الأنظمة على الحقوق الأساسية قبل وضعها موضع الاستخدام⁽²⁾ ويُعد

(¹) يُنظر: لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2024/1689 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 13 حزيران/يونيو 2024، بشأن وضع قواعد منسّقة للذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي)، والمنشورة في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، السلسلة L، العدد 1689، بتاريخ 12 تموز/يوليو 2024، ص 283-1، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“Requirements should apply to high-risk AI systems as regards risk management, the quality and relevance of data sets used, technical documentation and record-keeping, transparency and the provision of information to deployers, human oversight, and robustness, accuracy and cybersecurity. Those requirements are necessary to effectively mitigate the risks for health, safety and fundamental rights.”

(²) يُنظر: اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2024/1689 الصادرة عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في 13 حزيران/يونيو 2024، بشأن وضع قواعد منسّقة للذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي)، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، L، 1689، 12 تموز/يوليو 2024، فقرة متعلّقة بإلزام الجهات القائمة على نشر أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر بإجراء تقييم أثر على الحقوق الأساسية قبل وضعها موضع الاستخدام، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

"In order to efficiently ensure that fundamental rights are protected, deployers of high-risk AI systems that are bodies governed by public law, or private entities providing public

هذا التوجّه تجسيدًا لانتقال الرقابة من بعدها اللاحق إلى آليات وقائية مسبقة، بما يُعيد التأكيد على مركزية الإنسان في صلب العملية الإدارية، ويحول دون اختزال القرار الإداري في مجرد مخرجات تقنية منفصلة عن القيم الدستورية الحاكم، ويذهب اتجاهًا دستوريًّا معاصرًا إلى اعتبار القرارات المؤتمتة مظهرًا مستحدثًا لممارسة السلطة العامة، الأمر الذي ينعكس في تحوّل المنصّات الرقمية من كونها مجرد فاعلين اقتصاديين إلى قوى خاصة قادرة على منافسة السلطات العامة⁽¹⁾ ما يبرر إخضاعها لنطاق الرقابة الدستورية والقضائية، وإلى جانب ذلك، تبرز إشكالية مبدأ الشفافية بوصفه أحد المرتكزات الدستورية التقليدية التي أُعيدت صياغة مدلولاتها في ظل القرارات المؤتمتة، إذ لم تعد الشفافية مقتصرة على مجرد إعلان القرار أو بيان أسبابه الشكلية، وإنما أصبحت تمتد لتشمل إمكانية فهم المنطق الخوارزمي الذي أفضى إلى اتخاذه.

المبحث الثاني: "الرقابة الدستورية المقارنة على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية"

تمهيد:

تُشكّل الدراسة المقارنة للرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن الجهات الحكومية مدخلًا تحليليًا أساسيًا لفهم التحوّلات البنوية التي أصابت مفهوم السلطة العامة في البيئة الرقمية المعاصرة، إذ أسهم التوسّع في اعتماد النظم المؤتمتة في إنتاج أنماط دستورية متباينة لإخضاع هذه القرارات لآليات الرقابة، تبعًا لاختلاف المرجعيات الدستورية ومستويات النضج التشريعي في تنظيم التكنولوجيا. وفي هذا السياق، ذهب أحد فقهاء القانون

services and deployers of certain high-risk AI systems listed in an annex to this Regulation, such as banking or insurance entities, should carry out a fundamental rights impact assessment prior to putting it into use."

(¹) يُنظر: جيوفاني دي غريغوريو، الدستورية الرقمية في أوروبا: إعادة تأطير الحقوق والسلطات في المجتمع الخوارزمي، جامعة كامبردج، ٢٠٢٢، الفصل الثالث: قانون المنصّات، في سياق تحليله تحوّل المنصّات الرقمية من فاعلين اقتصاديين إلى قوى خاصة قادرة على منافسة السلطات العامة، ويردّ فيه النصّ الأصلي: "The transformation of online platforms from (simply) economic actors into private powers capable of competing with public authorities."

الدستوري إلى توصيف هذا التحول بوصفه هي التي تحوّلت، خلال العشرين سنة الأخيرة، إلى ما يُعرف بالمجتمع الخوارزمي بوصفه السياق المجتمعي الراهن، الذي تتميز فيه منصات اجتماعية كبرى متعددة الجنسيات بكونها «تقع بين الدول القومية التقليدية والأفراد العاديين، ويجري فيه استخدام الخوارزميات ووكلاء الذكاء الاصطناعي لحكم السكّان»⁽¹⁾ وهو ما تكشفه التجارب المقارنة التي أظهرت اتجاه بعض النظم الدستورية، ولا سيما في الفضاء الأوروبي، نحو توسيع نطاق الرقابة القضائية ليشمل فحص البنية الخوارزمية ذاتها، بدل الاختصار على تقييم النتائج النهائية للقرار الإداري، ويقوم هذا الاتجاه على قناعة مفادها أنه لم يعد السؤال المتعلق بما إذا كان ينبغي حوكمة الذكاء الاصطناعي وكيفية ذلك مسألة من مسائل التنظيم التقني، بل أصبح سؤالاً يتعلّق بالسلطة الدستورية. فغير مختلف الولايات القضائية، باتت الأنظمة الخوارزمية تؤدي وظائف كانت، في السابق، حكراً على المؤسسات العامة، مثل تخصيص الإعانات الاجتماعية، وتحديد الوضع القانوني للأفراد، والتوسط في الوصول إلى السكن والعمل والرعاية الصحية. وهذه ليست مهاماً عرضية، بل هي أفعال حُكم وممارسة للسلطة. ومع ذلك، فإنّ الأنظمة التي تضطلع بهذه الوظائف تعمل في ظلّ قدر ضئيل من الرقابة، وبأساس تشريعي محدود، ومن دون وجود خطّ واضح للمساءلة الدستورية⁽²⁾ الأمر الذي يعكس تحوّلاً نوعياً في مضمون الرقابة الدستورية واتساع نطاقها، وفي المقابل، ما تزال نظم دستورية أخرى، ولا سيما في الإطار الأنجلوساكسوني، تتعامل بتحفظ مع هذا التوسّع،

(1) يُنظر: جيوفاني دي غريغوريو، الدستورية الرقمية في أوروبا: إعادة تأطير الحقوق والسلطات في المجتمع الخوارزمي، دار نشر جامعة كامبردج، ٢٠٢٢، الفصل الأول: الدستورية الرقمية: مدخل تمهيدي، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“which, in the last twenty years, has transmuted into the algorithmic society as the current societal background featuring large, multinational social platforms ‘sit between traditional nation states and ordinary individuals and the use of algorithms and artificial intelligence agents to govern populations’.”

(2) يُنظر: بي بي مي، ومايكل ج. برويد، استعادة السلطة الدستورية للقوة الخوارزمية، ورقة بحثية منشورة ضمن مستودع الأبحاث العلمية المفتوحة، ٢٠٢٥، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“Whether and how to govern AI is no longer a question of technical regulation. It is a question of constitutional authority. Across jurisdictions, algorithmic systems now perform functions once reserved to public institutions: allocating welfare, determining legal status, mediating access to housing, employment, and healthcare. These are not incidental tasks. They are acts of governance and ruling. And yet, the systems that perform them operate with little oversight, minimal statutory grounding, and no clear line of constitutional accountability.”

مفضّلة الإبقاء على آليات الرقابة التقليدية مع إدخال تعديلات تدريجية عليها، غير أنّ هذا التوجّه يثير تساؤلات دستورية جدّية بشأن كفايته في مواجهة السلطة الخوارزمية المتنامية، ويرى بعضُ الفقه أنّ الاعتمادَ الحصريَّ على آلياتِ المراجعةِ التقليدية ينطوي على خطرٍ إحداثِ فجوةٍ دستوريةٍ في ضبطِ القراراتِ الخوارزمية⁽¹⁾ وهو ما يبرز، في الوقت ذاته، الأهميةَ المتزايدةَ للبعد المقارن في تتبّع الدور المتنامي للتشريعات فوق الوطنية والمعايير الدولية، التي أضحت تُسهم بصورةٍ متزايدة في التأثير على تشكيل أنماط الرقابة الدستورية على الصعيد الداخلي.

وفي هذا السياق، يُشار إلى أنه قد يكون لأنظمة اتخاذ القرار الخوارزمي (ADMS) التي تستخدمها الإدارات العامة تأثيرٌ كبير على حقوق الأفراد وحرّياتهم. وتهدف القواعد النموذجية إلى ضمان أن يكون استخدام هذه الأنظمة مصحوبًا بضماناتٍ مناسبة تكفل حماية الحقوق الأساسية، وسيادة القانون، والديمقراطية، والحق في الإدارة الجيدة⁽²⁾ ولا سيما في الحالات التي تمسّ جوهر الحقوق والحرّيات الدستورية، وبناءً عليه، فإن الرقابة الدستورية المقارنة على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية لا تقتصر على كونها مقارنةً بين حلولٍ قانونيةٍ وطنية، بل تغدو أداةً تحليليةً لفهم المسارات العالمية لإعادة تشكيل مفهوم السلطة العامة في ظل التحول الرقمي، حيث لم يعد القرار الإداري المؤتمت إطارًا داخليًا محضًا، وإنما أصبح عنصرًا من عناصر بنيةٍ دستوريةٍ عابرةٍ للحدود، وتمهيدًا لدراسة الرقابة الدستورية المقارنة على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية، وانسجامًا مع المنهج التحليلي المقارن المعتمد في هذا البحث،

(1) يُنظر: ريببكا ويليامز، إعادة التفكير في القانون الإداري في مواجهة اتخاذ القرار الخوارزمي، مجلة أكسفورد للدراسات القانونية، المجلد 42، العدد 2، 2022، ص 468-494، ويردُ فيه النّصُّ الأصلي:

“Relying solely on traditional review mechanisms risks creating a constitutional gap in the control of algorithmic decisions.”

(2) يُنظر: المعهد الأوروبي للقانون، القواعد النموذجية لتقييم أثر أنظمة اتخاذ القرار الخوارزمي المستخدمة من قبل الإدارات العامة، 2022، المقدمّة، ص. 4-5 تقريبًا، ويردُ فيه النّصُّ الأصلي:

“Algorithmic decision-making systems (ADMS) used by public administrations may have a significant impact on the rights and freedoms of individuals. The Model Rules aim to ensure that the use of such systems is accompanied by appropriate safeguards to protect fundamental rights, the rule of law, democracy, and the right to good administration.”

جرى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، روعي في كلٍ منهما خصوصية البنية الدستورية والإطار القضائي الحاكم لكل تجربة محلّ الدراسة، ويُعنى المطلب الأول بمبحث الرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي في التجربة الأوروبية، في حين يخص المطلب الثاني لدراسة الرقابة الدستورية على هذه القرارات في التجربة الأمريكية وبعض التجارب العربية، بما يتيح الوقوف على أوجه التباين والالتقاء في كيفية إخضاع القرارات المؤتمتة للرقابة الدستورية.

المطلب الأول: "الرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي في التجربة الأوروبية"

تُصنّف التجربة الأوروبية ضمن أكثر التجارب القانونية تقدّمًا في مجال إخضاع قرارات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن الجهات الحكومية لرقابة دستورية فعّالة، ويعود ذلك إلى خصوصية البناء الدستوري للاتحاد الأوروبي، القائم على مركزية حماية حقوق الإنسان، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، وإخضاع السلطة العامة، بصورها التقليدية والمستحدثة، لرقابة قضائية دقيقة، وقد أفرز التحوّل المتزايد نحو اعتماد القرارات المؤتمتة تحدّيًا حقيقيًا أمام القضاء الدستوري الأوروبي، تمثّل في ضرورة تكييف آليات الرقابة التقليدية مع الطبيعة التقنية المعقّدة لأنظمة الخوارزمية، وفي هذا الإطار، انطلقت الفقهية الدستورية الأوروبية من التسليم بأن القرار الإداري المؤتمت، متى ما صدر عن سلطة عامة وترتّب عليه أثر في المركز القانوني للأفراد، لا يمكن فصله عن الإطار الدستوري الحاكم لممارسة السلطة العامة، ومن هنا، تبلور اتجاه فقهي يؤكد بقوله يهدف هذا التنظيم إلى تحسين أداء السوق الداخلية وتعزيز اعتماد الذكاء الاصطناعي المتمحور حول الإنسان والموثوق، مع ضمان مستوى عالٍ من حماية الصحة والسلامة والحقوق الأساسية المكّرسة في الميثاق، بما في ذلك الديمقراطية وسيادة القانون وحماية البيئة، وذلك للوقاية من الآثار الضارة لأنظمة الذكاء الاصطناعي داخل الاتحاد، وبما يدعم الابتكار⁽¹⁾ ولا يتوقف هذا التصوّر عند مجرد الإقرار بالطبيعة الدستورية

(1) يُنظر: البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 1689/2024 بشأن وضع قواعد منسّقة للذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي) (AI Act) - ، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، السلسلة L ، العدد الصادر في 12 تموز/يوليو 2024، الديباجة، الفقرة (1)، ويَرَدُ فيه النصُّ الأصلي:

للقرار المؤتمت، بل يمتد ليشمل إخضاعه لرقابة جوهرية تتعلّق بمدى احترامه للحقوق الأساسية، وفي مقدّمها مبدأ المساواة وعدم التمييز، فقد كشفت الدراسات الأوروبية من خلال الباحة كاثرين عن أنّ بعض الخوارزميات المعتمدة في العمل الحكومي قد تُفضي إلى آثارٍ تمييزية غير مقصودة، وهو ما عزّز الاتجاه الفقهي الدستوري القائل غير أنّ الخوارزميات ليست محايدة؛ فإلى جانب تحييز البيانات وتحييز القائمين على تصميم الخوارزميات، يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي ذاتها أن تكون متحيّزة⁽¹⁾ الأمر الذي يقضي إخضاع القرارات الإدارية المؤتمتة لرقابة دستورية صارمة تتحقّق من مدى احترامها لمبدأ المساواة وعدم التمييز، بصرف النظر عن الطابع التقني للأداة التي صدرت من خلالها، وفي السياق ذاته، يذهب جانب من الفقه الأوروبي المعاصر إلى التحذير من الانسياق وراء التصدّر التقني المحض لأنظمة الخوارزمية، لما يحمله من مخاطر قانونية ودستورية جسيمة، بقوله وربما يكمن أعظم مصدرٍ للضرر في أنّ وهمّ الحياد الذي يُنسب إلى الخوارزميات يمكن استغلاله في محاولات التراجع عن الحماية المقرّرة ضدّ التمييز⁽²⁾ وهو ما يفضي إلى تقويض الضمانات الدستورية الجوهرية، ويجعل من الضروري إخضاع قرارات الذكاء الاصطناعي لرقابة قضائية فعّالة تتحقّق من آثارها الواقعية على الحقوق والحريات، لا من حيادها الشكلي أو تقنياتها الظاهرة ومن زاوية أخرى، أولى القضاء الدستوري الأوروبي أهمية خاصة لمبدأ الشفافية بوصفه شرطاً لازماً لمشروعية القرار المؤتمت، ذلك أن غموض الخوارزميات يُفرغ الرقابة القضائية من مضمونها، وقد استقرّ جانب

“The purpose of this Regulation is to improve the functioning of the internal market and promote the uptake of human centric and trustworthy artificial intelligence (AI), while ensuring a high level of protection of health, safety, fundamental rights enshrined in the Charter, including democracy, the rule of law and environmental protection, against the harmful effects of AI systems in the Union and supporting innovation.”

(¹) يُنظر: كاثرين ستينسون، الخوارزميات ليست محايدة: التحييز في أنظمة الترشيح التعاوني، مجلة AI and Ethics، دار نشر Springer، المجلد 2، العدد 4، 2022، ص 763، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“However, algorithms are not neutral. In addition to biased data and biased algorithm makers, AI algorithms themselves can be biased.”

(²) يُنظر: كاثرين ستينسون، الخوارزميات ليست محايدة: التحييز في أنظمة الترشيح التعاوني، مجلة AI and Ethics، دار نشر Springer، المجلد 2، العدد 4، 2022، ص 768، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“Perhaps the greatest source of harm is that the illusion of neutrality algorithms have can be exploited in attempts to roll back protections against discrimination.”

معتبر من الفقه الدستوري على اعتبار أنّ القرار الإداري غير القابل للفهم أو التفسير يُعدّ قراراً مشوباً بعيبٍ دستوري، لما يترتب عليه من مساسٍ مباشر بضمانات الحقوق الأساسية، وهو ما أكّده إحدى الدراسات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بالقول إنّ غموض الخوارزميات وافتقار طريقة عملها إلى الشفافية قد يجعل من الصعب الطعن في القرارات المؤتمتة أمام القضاء، بما قد يُقوّض الحقّ في محاكمةٍ عادلة (المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) ومبدأً سبيل الانتصاف الفعّالة (المادة 13 من الاتفاقية نفسها)⁽¹⁾ ويُضاف إلى ذلك أنّ التجربة الأوروبية لم تقتصر على إعمال الرقابة اللاحقة فحسب، بل اتجهت إلى تكريس آليات رقابة دستورية وقائية، من خلال إلزام السلطات العامة بإجراء تقييمات مسبقة لأثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحقوق والحريات الأساسية، وهو ما عدّ تحوُّلاً نوعياً في بنية الرقابة الدستورية ومداهما، وفي هذا الإطار، لم تكتفِ المؤسسات الأوروبية بإقرار مبادئ عامة لحوكمة الذكاء الاصطناعي، بل ذهبت إلى إرساء التزامات قانونية صريحة تُجسّد مضمون الرقابة الدستورية الوقائية على القرارات المؤتمتة الصادرة عن السلطات العامة، وقد عبّر عن هذا التوجّه أحد التقارير البرلمانية الأوروبية بقوله إن قبل الشروع في نشر نظام ذكاء اصطناعي عالي المخاطر المشار إليه في المادة 6/الفقرة (2)، وباستثناء أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر المُعدّة للاستخدام في المجال الوارد في البند (2) من الملحق الثالث، تلتزم الجهات الناشئة التي تُعدّ هيئات خاضعة للقانون العام، أو الكيانات الخاصة التي تُقدّم خدمات عامة، وكذلك الجهات الناشئة لأنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر المشار إليها في البندين (5/ب) و(5/ج) من الملحق الثالث، بإجراء تقييم لأثر استخدام هذا النظام على الحقوق الأساسية التي قد يُحدّثها⁽²⁾ ويكشف هذا الالتزام التشريعي عن إدراك

(1) ينظر: مجلس أوروبا، الخوارزميات وحقوق الإنسان: دراسة قانونية حول الآثار المترتبة على استخدام الأنظمة الخوارزمية في ضوء الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ستراسبورغ، 2018، ص 34-36، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“The opacity of algorithms and the lack of transparency in their functioning can make it difficult to challenge automated decisions in court, thereby potentially undermining the right to a fair trial (Article 6 ECHR) and the principle of effective remedies (Article 13 ECHR).”

(2) يُنظر: الاتحاد الأوروبي، اللائحة (EU) رقم 1689/2024 بشأن وضع قواعد منسقة للذكاء الاصطناعي (AI Act)، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، L، 12 تموز/يوليو 2024، المادة 27 (الفقرة 1)، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“Prior to deploying a high-risk AI system referred to in Article 6(2), with the exception of high-risk AI systems intended to be used in the area listed in point 2 of Annex III, deployers that are bodies governed by public law, or are private entities providing public services, and

أوروبي متقدّم لخطورة القرارات الخوارزمية على المراكز القانونية للأفراد، بما يفرض إخضاعها لرقابة دستورية سابقة تحول دون وقوع الانتهاك بدل الاكتفاء بمعالجته لاحقاً. وفي السياق ذاته، شدّد الفقه الدستوري الأوروبي على أن تفويض السلطة التقديرية للخوارزميات لا يعني بحالٍ من الأحوال التخلي عن المسؤولية السياسية أو الدستورية، إذ تبقى الجهة الإدارية ملتزمة بتبرير قراراتها وإسنادها قانونياً، حتى وإن كانت صادرة عن نظام آلي، باعتبار أن مصدر السلطة يظل بشرياً وخاضعاً لمقتضيات سيادة القانون وحماية الحقوق الأساسية، وقد عبّر أحد الباحثين عن ذلك بقوله وحيثما جرى شراء أنظمة اتخاذ القرار أو تكليف متعهدين من القطاع الخاص بتوفيرها، فإنّ الإدارة تظلّ ملزمةً بالبقاء خاضعةً للمساءلة وبأن تتحمّل المسؤولية عن القرارات الخاطئة الصادرة عن تلك الأنظمة. وبموازاة القاعدة التي تمنعها من الاحتماء وراء القانون الخاص عبر إنشاء شركة خاصة لتعمل نيابةً عنها، فإنها كذلك لا تستطيع التنصّل من مسؤولياتها الدستورية عن طريق تفويض سلطاتها في اتخاذ القرار إلى مطوّري البرمجيات أو إلى الأنظمة الخوارزمية⁽¹⁾ وهو ما يرسّخ خضوع القرارات الخوارزمية لذات منطق الرقابة الدستورية الحاكمة للقرار الإداري.

deployers of high-risk AI systems referred to in points 5 (b) and (c) of Annex III, shall perform an assessment of the impact on fundamental rights that the use of such system may produce.”

(¹) يُنظر: كريستوف لانغر، «سلطة اتخاذ القرار والمسؤولية في الإدارة المؤتمتة»، مجلة *Discover Artificial Intelligence*، الصادرة عن Springer Nature، المجلد 4، المقالة رقم 59، 2024، ص دون ترقيم صفحات (مقال إلكتروني)، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“Where decision-making systems were bought or commissioned from private contractors, the administration must remain accountable and take responsibility for erroneous decisions by those decision-making systems. Parallel to the rule that it may not hide behind private law by forming a private company to act in its stead, it also cannot shirk its constitutional responsibilities by delegating its decision-making powers to software developers and algorithmic systems.”

المطلب الثاني: "الرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي في التجربة الأمريكية والعربية"

تُثير التجربتان الأمريكية والعربية في ميدان الرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن الجهات الحكومية إشكالياتٍ متشابهة تتصل بطبيعة البنية الدستورية، وحدود مبدأ الفصل بين السلطات، ومدى قابلية آليات الرقابة القضائية التقليدية للتكيف مع أنماطٍ مستحدثة من ممارسة السلطة العامة عبر الوسائط الخوارزمية، فبينما تستند التجربة الأمريكية إلى تراكمٍ فقهيٍّ وقضائيٍّ راسخ في مجالي القانون الإداري والدستوري، لا تزال التجربة العربية في مرحلة التشكل، وغالبًا ما تتأرجح بين الاستلham التشريعي والحذر القضائي، وفي هذا السياق، يذهب اتجاهٌ فقهيٍّ أمريكي إلى أن إدماج الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري لا يُفضي إلى نشوء سلطةٍ جديدة منفصلة من الضوابط الدستورية، بل يُعيد تشكيل أدوات ممارسة السلطة العامة ذاتها، وقد عبّر ديفيد فريمان إنغستروم، ودانيال إي. هو، وكاثرين إم. شاركي، وماريانو-فلورننتينو كوييار عن هذه الفكرة بوضوح، حين قرّروا أن استخدام الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرار الحكومي، والتنفيذ، والتفاعل، بات يمتد بالفعل ليشمل مجمل عمل الدولة الإدارية الحديثة⁽¹⁾ ويترتّب على ذلك، بحكم اللزوم، إخضاع هذه القرارات—على اختلاف وسائط إصدارها—للمعايير ذاتها للرقابة الدستورية المطبّقة على القرارات الإدارية التقليدية، ضمانًا لاحترام مبدأ المشروعية وصونًا للحقوق والحريات الأساسية، وانطلاقًا من هذا الفهم، يرى الفقه الأمريكي أن إخضاع القرار المؤتمت للرقابة لا يرتبط بشكل القرار، بل بأثره القانوني، وفي هذا السياق، تذهب ريبكا ويليامز إلى أن التحولات التي أحدثتها اعتماد الخوارزميات في العمل الإداري لا تُخرج القرار الإداري عن إطاره القانوني التقليدي، بقدر ما تكشف عن قصورٍ نسبي في أدوات الضبط والرقابة القائمة، وهو ما يستدعي إعادة النظر في

(1) يُنظر: ديفيد فريمان إنغستروم، ودانيال إي. هو، كاثرين إم. شاركي، وماريانو-فلورننتينو كوييار، الحكومة بواسطة الخوارزميات: الذكاء الاصطناعي في الوكالات الإدارية الفدرالية، تقريرٌ مُقدّمٌ إلى مؤتمر الولايات المتحدة للقانون الإداري (Administrative Conference of the United States)، بالتعاون مع مختبر التنظيم بجامعة ستانفورد (Stanford Regulation Lab)، شباط/فبراير ٢٠٢٠، الملخص التنفيذي، ص ٢، ويردُ فيه النصُّ الأصلي:

“The use of AI-based tools to support government decision-making, implementation, and interaction already spans the work of the modern administrative state.”

بنيتها ووظيفتها. وتؤكد ذلك بقولها يكشف اتخاذ القرار الخوارزمي (ADM) عن الحاجة إلى إعادة معايرة آليات الرقابة في القانون الإداري، لضمان استمرار المساءلة والمشروعية في بيئة مؤتمتة⁽¹⁾ الأمر الذي يفتح المجال أمام تطوير أدوات المشروعية والرقابة القضائية التقليدية، بما يتيح تكيفها مع الخصوصية التقنية للقرار الإداري المؤتمت، دون الإخلال بضمانات سيادة القانون وحماية الحقوق، وتتفقم هذه الإشكالية على نحوٍ أوضح حينما ينتقل الذكاء الاصطناعي من كونه مجرد أداة مساندة إلى أن يغدو مصدرًا فعليًا لإنتاج القاعدة التنظيمية ذاتها، وهو ما تناوله هندرسون وكراس في سياق التمييز بين التنظيم الخوارزمي والإرشاد الخوارزمي، إذ انتهيا إلى إن ترميز القواعد القانونية داخل الخوارزميات يُثير مخاوف دستورية تتعلق بالتفويض وبالمساءلة⁽²⁾ الأمر الذي يُبرز تحديًا مباشرًا لمبدأ الشرعية بصيغته التقليدية في الإطار الدستوري الأمريكي.

وفي مقابل هذا الاتجاه، يذهب جانبٌ من الفقه الدستوري الأمريكي إلى أنّ معيار الرقابة على قرارات الذكاء الاصطناعي ينبغي أن ينصرف، بالأساس، إلى ضمان قابلية هذه القرارات للطعن والخضوع للمساءلة الدستورية الفعالة، وفي هذا السياق، يلفت ستيفن دالي بقوله لقد أصبح من المؤلف حدّ الابتذال التأكيد على أنّ الذكاء الاصطناعي (AI) ، وإن كان يوفر فرصًا عديدة، فإنه في المقابل يطرح عددًا هائلًا من المخاطر التي تمسّ الأعراف الراسخة... ومن بين الأعراف المعتبرة، تتصدّر سيادة القانون المشهد على نحوٍ غير مفاجئ⁽³⁾ وهو ما يفيد بأنّ

(1) يُنظر: ريببكا ويليامز، Rethinking Administrative Law for Algorithmic Decision Making، مجلة أكسفورد للدراسات القانونية، المجلد 42، العدد 2، صيف 2022، ص 485 تقريبًا، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“ADM reveals the need to recalibrate administrative law’s control mechanisms to ensure continued accountability and legality in an automated environment.”

(2) يُنظر: بيتر هندرسون ومارك كراس، Algorithmic Rulemaking vs. Algorithmic Guidance، مجلة هارفرد للقانون والتكنولوجيا، المجلد 37، العدد 1، خريف 2023، ص 85 تقريبًا، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“Encoding legal rules into algorithms raises constitutional concerns regarding delegation and accountability.”

(3) يُنظر: ستيفن دالي، الذكاء الاصطناعي، وسيادة القانون، والإدارة العامة: حالة الضرائب، مجلة كامبردج للقانون (The Cambridge Law Journal)، المجلد 83، العدد 3، تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ص 437، ويردّ فيه النصّ الأصلي:

“It is now a cliché to highlight that whilst artificial intelligence (AI) provides many

الرقابة الدستورية لا تمثّل مجرد آلية لاحقة لضبط الانحراف، بل تُعدّ شرطاً بنويًا لاستمرار المشروعية الدستورية ذاتها في بيئة اتخاذ القرار المؤتمت، أما على مستوى النظرية الدستورية، وفي السياق العربي، ورغم محدودية الاجتهاد القضائي، فإن الفقه القانوني بدأ يلفت الانتباه إلى خطورة استيراد النماذج التقنية دون بناء أطر رقابية موازية، وفي هذا السياق، يذهب جانبٌ معتبرٌ من الفقه العربي إلى أنّ استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الإداري يثير إشكالات دستورية وقانونية عميقة، لا سيما ما يتصل بمبدأ المشروعية والرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة بالاعتماد على الأنظمة الخوارزمية، الأمر الذي يفرض ضرورة إخضاع هذه القرارات للرقابة الدستورية ضمانًا لحماية الحقوق والحريات الأساسية⁽¹⁾ ويؤسّس هذا الطرح، من الناحية النظرية والعملية، لإمكانية بسط الرقابة الدستورية على القرارات الإدارية المؤتمتة في النظم الإدارية العربية، بوصفها قرارات ذات أثر مباشر في المراكز القانونية للأفراد، وفي هذا السياق، يُبرز الفقه الإداري العربي ما يفرضه التحول الرقمي في عمل الإدارة العامة من تحديات قانونية ذات طابع دستوري، ولا سيما عند اعتماد الوسائل التقنية في إنتاج القرار الإداري، حيث يذهب عبد الواحد بطيخ بقوله إلى إن اعتماد الوسائل الإلكترونية في إصدار القرارات الإدارية يثير إشكالات قانونية متعددة، تتعلق على وجه الخصوص بتحديد المسؤولية الإدارية، وضمان خضوع هذه القرارات لمبدأ المشروعية والرقابة القضائية، في ظل غياب تنظيم تشريعي خاص⁽²⁾ الأمر الذي لا يقتصر أثره على تعقيد الرقابة الإدارية والقضائية العادية فحسب، بل يمتد لتربك كذلك ممارسة القضاء الدستوري لوظيفته الرقابية في مواجهة قرارات مؤتمتة تقتصر إلى أساس تشريعي واضح، كذلك أكدت توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي أن أنظمة الذكاء الاصطناعي يجب أن تُصمّم وتُستخدم بما يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون والرقابة الديمقراطية، وهو ما يفرض على الدول العربية

opportunities, it also presents myriad risks to established norms... Amongst the norms considered, the Rule of Law unsurprisingly features.”

(1) يُنظر: عبدالوهاب السادة، الإطار القانوني للحقوق الرقمية: بين الحماية الدستورية والتنظيم الإداري، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص12، ضمن المطلب الأول المتعلق بالحماية الدستورية للحقوق الرقمية.

(2) يُنظر: عبد الواحد بطيخ، القرار الإداري الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 141-143، ضمن الفصل المتعلق بمشروعية القرار الإداري الإلكتروني والرقابة القضائية عليه.

مواءمة تشريعاتها الدستورية مع هذا الاتجاه، كما شددت اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي على أن غياب الشفافية في الأنظمة الخوارزمية المستخدمة من قبل السلطات العامة يُفوّض الثقة العامة والمساءلة القانونية، وهو ما يُعد معياراً مهماً يمكن أن يسترشد به القضاء الدستوري العربي.

الخاتمة

تكشف دراسة الرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية عن تحول عميق في مفهوم الدولة القانونية في القرن الحادي والعشرين، فقد بات واضحاً أن إدماج الذكاء الاصطناعي في عمل السلطات العامة لم يعد مجرد خيار تقني أو إداري، بل أصبح مسألة دستورية من الدرجة الأولى، تمس جوهر الشرعية، ومبدأ سيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، إن الدولة التي تفوض قراراتها إلى الخوارزميات دون ضوابط دستورية واضحة تعرض بنيانها القانوني والسياسي للخطر، وتفتح الباب أمام انزلاق خطير نحو حكم التقنية بدلاً من حكم القانون، وقد بيّنت التجربة المقارنة أن النظم الدستورية التي تعاملت بجدية مع هذه التحديات، مثل الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الغربية، استطاعت أن تؤسس لنموذج رقابي متوازن يجمع بين الفعالية التقنية والضمانات الحقوقية، ففي المقابل، ما زالت تجارب أخرى، خاصة في المحيط العربي، تعاني من ضعف الأطر الدستورية وعدم وضوح المعايير الكفيلة بإخضاع القرارات المؤتمتة للرقابة القضائية الفعالة، وهذا التفاوت لا يعني مجرد اختلاف في مستوى التقدم التقني، بل يعكس أيضاً تفاوتاً في الوعي الدستوري بضرورة حماية الفرد من مخاطر السلطة التقنية، لقد أثبت البحث أن المبادئ الدستورية التقليدية، رغم أهميتها، لم تعد كافية وحدها لضمان الرقابة على القرارات الحكومية المبنية على الذكاء الاصطناعي، بل تحتاج إلى إعادة تفسير وصياغة تستوعب خصوصية هذه القرارات فالشفافية الخوارزمية، والزامية التفسير، وتقييم الأثر الدستوري أصبحت اليوم جزءاً لا يتجزأ من ضمانات الرقابة القضائية،

ومن دون هذه الضمانات الجديدة، تصبح المبادئ الدستورية عرضة للتجاوز، وتفقد فعاليتها في حماية المواطن.

إن الدستور، باعتباره الوثيقة الأعلى التي ترسم حدود السلطة، يجب أن يثبت أنه قادر على مواكبة التغيرات التكنولوجية الهائلة. فإذا كان القضاء الدستوري هو الحارس الطبيعي للمبادئ العليا، فإن مسؤوليته تتضاعف في عصر الذكاء الاصطناعي، ومن هنا، فإن الرقابة الدستورية لم تعد مجرد آلية تقليدية لمواجهة الانحراف في استعمال السلطة، بل أصبحت وسيلة لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع في بيئة رقمية معقدة، وبناءً على ذلك، فإن الخلاصة الحاسمة هي أن الرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية ليست ترفاً فكرياً أو خياراً سياسياً، بل هي واجب دستوري ملزم لا غنى عنه لضمان استمرارية النظام الديمقراطي وحماية الكرامة الإنسانية، إن أي تراخٍ في هذا المجال يفتح الباب أمام انتهاكات خطيرة يصعب معالجتها لاحقاً، لذلك، فإن نجاح الدول في مواجهة هذا التحدي مرهون بقدرتها على تطوير اجتهادات دستورية جديدة، وصياغة معايير صارمة، تضع الإنسان والحقوق الأساسية في مركز العلاقة بين السلطة العامة والتكنولوجيا.

النتائج

1. أثبت البحث أن إدماج الذكاء الاصطناعي في عمل السلطات العامة يُحدث تحولاً جذرياً في طبيعة القرار الإداري، ويحوّله من فعل بشري خاضع للتفسير إلى فعل تقني مؤتمت يحتاج إلى معايير دستورية جديدة لضبطه.
2. تبين أن المبادئ الدستورية التقليدية، مثل المشروعية والمساواة وسيادة القانون، لا تكفي وحدها لضمان الحماية في مواجهة القرارات المؤتمتة، ما لم تُعزّز بمفاهيم جديدة كالتفسير الإلزامي والشفافية الخوارزمية وتقييم الأثر الحقوقي.

3. أوضح البحث أن الرقابة الدستورية لم تعد محصورة في النصوص الجامدة، بل باتت مرتبطة بقدرة القضاء الدستوري على تطوير اجتهادات تواكب التحولات الرقمية وتتصدى لمخاطر السلطة التقنية.
4. أظهرت التجربة الأوروبية زيادة واضحة في صياغة إطار تشريعي ودستوري متكامل عبر اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي والاتفاقيات الإقليمية، مما يجعلها نموذجاً مرجعياً للدول الأخرى.
5. تبين أن التجربة الأمريكية ركزت على الجانب القضائي والفقهية أكثر من التشريع الشامل، لكنها ساهمت في بلورة نقاش دستوري عميق حول حدود مسؤولية الإدارة الفيدرالية عند استخدام الخوارزميات.
6. خلاص البحث إلى أن الدول العربية لا تزال في مرحلة أولية من حيث وضع الإطار الدستوري للرقابة على الذكاء الاصطناعي، إذ اقتصر أغلبها على تشريعات تنظيمية دون إدماج صريح للمبادئ الدستورية في هذا المجال.
7. أثبتت الدراسة أن المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لا تنحصر في التمييز الخوارزمي أو انتهاك الخصوصية، بل تتعداها إلى تهديد مباشر لمبدأ سيادة القانون ولضمانات المحاكمة العادلة إذا لم تُضبط دستورياً.
8. تبين أن غياب الشفافية عن آليات عمل الخوارزميات يُشكل العائق الأكبر أمام الرقابة القضائية، الأمر الذي يستلزم ابتكار آليات تفسير واضحة تُدرج ضمن الالتزامات الدستورية للدولة.

9. أكدت النتائج أن الرقابة الدستورية على قرارات الذكاء الاصطناعي الحكومية تمثل ركيزة أساسية لتجديد الفكر الدستوري وتعزيز شرعية السلطة العامة في العصر الرقمي.

10. خلص البحث إلى أن نجاح الرقابة الدستورية في هذا المجال يتوقف على مدى استعداد الأنظمة القانونية لتجاوز المفاهيم التقليدية وإدماج مبادئ مبتكرة تحاكي التحديات التقنية المعاصرة.

التوصيات

1. اقتراح إدراج نصوص دستورية أو تفسيرية في الإطار الدستوري العراقي، سواء عبر التعديل أو من خلال الاجتهاد

القضائي، تُعزّز خضوع القرارات الحكومية المؤتمتة لمبادئ الشرعية وسيادة القانون، بما يضمن عدم التمييز بين

القرارات الصادرة عن العنصر البشري وتلك الناتجة عن النظم الآلية، وبما ينسجم مع خصوصية النظام الدستوري

العراقي.

2. يقترح الباحث تطوير توجه دستوري في العراق يشجّع السلطات العامة على الإفصاح التدريجي عن المنطق العام

للخوارزميات المعتمدة في اتخاذ القرارات الإدارية المؤتمتة، بالقدر الذي يحقّق متطلبات الشفافية، ويُسهّم في تمكين

القضاء من ممارسة رقابته الدستورية دون المساس بمقتضيات الأمن أو المصلحة العامة.



3. تعزيز مبدأ المساواة الدستورية من خلال تطوير آليات فنية وقضائية لرصد التحيزات الخوارزمية والتصدي لها قبل أن تتحول إلى انتهاكات للحقوق.
4. الدعوة إلى اعتماد مبدأ "التفسير الإلزامي" بحيث لا يُعتمد بأي قرار مؤتمت ما لم يكن قابلاً للتفسير القانوني المفهوم من قبل الأفراد والسلطة القضائية.
5. ضرورة إدماج تقييمات للأثر الدستوري في كل مشروع حكومي يستخدم الذكاء الاصطناعي، لضمان حماية الحقوق والحريات قبل تشغيل النظام المؤتمت.
6. تشجيع المحاكم الدستورية في العالم العربي على الانفتاح على الاجتهادات المقارنة الأوروبية والأمريكية، واستخدامها كمرجع لتطوير فقه دستوري عربي جديد في مواجهة الذكاء الاصطناعي.
7. حث المشرع العربي على تجاوز التنظيم التشريعي المحدود للتطبيقات الذكية، والانتقال إلى صياغة أطر دستورية حديثة تعترف بالحقوق الرقمية كجزء من الحماية الدستورية الأساسية.
8. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في وضع معايير موحدة للرقابة الدستورية على القرارات المؤتمتة، بما يضمن الحد الأدنى من الحماية عبر الحدود.

9. تطوير برامج تدريبية للقضاة الدستوريين وأعضاء الهيئات القضائية لتمكينهم من فهم

آليات الذكاء الاصطناعي

والقدرة على فحص قانونية قراراته.

10. الدعوة إلى تكريس مفهوم "الدستورية الرقمية" كإطار جامع يدمج بين المبادئ التقليدية

للدساتير والضمانات

المستحدثة اللازمة لمواجهة تحديات السلطة التقنية في القرن الحادي والعشرين.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. إيبرز، مارتن؛ كاتثيرو غاميتو، مارتا (محرران)، حوكمة الخوارزميات وحوكمة الخوارزميات: التحديات القانونية والأخلاقية، دار سبرنغر، برلين، ٢٠٢١.
2. باسكوال، فرانك، مجتمع الصندوق الأسود: الخوارزميات السرية التي تتحكم في المال والمعلومات، مطبعة جامعة هارفارد، ٢٠١٥.
3. بطيخ، عبد الواحد، القرار الإداري الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.
4. تشيستيرمان، سيمون، نحن والروبوتات؟ تنظيم الذكاء الاصطناعي وحدود القانون، مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج، ٢٠٢١.
5. تشيلستيه، إدواردو، الدستورية الرقمية: دور موائيق حقوق الإنترنت، دار روتليدج، ٢٠٢٢-٢٠٢٣.
6. دي غريغوريو، جيوفاني، الدستورية الرقمية في أوروبا: إعادة تأطير الحقوق والسلطات في المجتمع الخوارزمي، دار نشر جامعة كامبريدج، ٢٠٢٢.
7. فونكي، سابين؛ كيلمير، فيليب؛ مولر، أوليفر؛ بورغارد، وولفغانغ (محررون)، دليل كامبريدج للذكاء الاصطناعي المسؤول: مقاربات متعددة التخصصات، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٢٢.

ثانياً: الأبحاث والمقالات العلمية المحكمة

1. أيبيري، جيلاد، "الذكاء الاصطناعي الدستوري العام (Public Constitutional AI)"، مجلة جورجيا للقانون (Georgia Law Review)، المجلد ٥٩، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص ٦٠١ وما بعدها.
2. دالي، ستيفن، "الذكاء الاصطناعي، سيادة القانون، والإدارة العامة: حالة الضرائب" مجلة كامبريدج للقانون (The Cambridge Law Journal)، المجلد ٨٣، العدد ٣، ٢٠٢٤، ص ٤٦٤-٤٣٧.

3. السادة، عبد الوهاب، "الإطار القانوني للحقوق الرقمية: بين الحماية الدستورية والتنظيم الإداري" مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص ١٢.
4. ستينسون، كاثرين، "الخوارزميات ليست محايدة: التحيز في أنظمة الترشيح التعاوني" مجلة AI and Ethics، دار Springer، المجلد ٢، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص ٧٦٣-٧٦٨.
5. لانغر، كريستوف، "سلطة اتخاذ القرار والمسؤولية في الإدارة المؤتمتة، مجلة Discover Artificial Intelligence، دار Springer Nature، المجلد ٤، المقالة رقم ٥٩، ٢٠٢٤.
6. ويليامز، ربيكا أ.، "إعادة التفكير في القانون الإداري في ظل اتخاذ القرار الخوارزمي"، مجلة أكسفورد للدراسات القانونية (Oxford Journal of Legal Studies)، المجلد ٤٢، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٤٦٨-٤٩٤.
7. هندرسون، بيتر؛ كراس، مارك، "صناعة القواعد الخوارزمية في مقابل الإرشاد الخوارزمي"، مجلة هارفارد للقانون والتكنولوجيا (Harvard Journal of Law & Technology)، المجلد ٣٧، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ٨٥-١١٧ وما بعدها.

ثالثاً: التقارير والدراسات والوثائق الإلكترونية

1. إنغستروم، ديفيد فريمان؛ هو، دانيال إي؛ شاركي، كاثرين م؛ كويبار، ماريانو-فلورنتينو، الحكومة بواسطة الخوارزميات: الذكاء الاصطناعي في الوكالات الإدارية الفدرالية، تقرير مقدّم إلى مؤتمر الولايات المتحدة للقانون الإداري، جامعة ستانفورد، ٢٠٢٠.
2. المعهد الأوروبي للقانون (European Law Institute)، القواعد النموذجية بشأن تقييم أثر أنظمة اتخاذ القرار الخوارزمية المستخدمة في الإدارة العامة، ٢٠٢٢.
3. مجلس أوروبا، الخوارزميات وحقوق الإنسان: دراسة قانونية حول الآثار المترتبة على استخدام الأنظمة الخوارزمية في ضوء الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ستراسبورغ، ٢٠١٨.
4. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، توصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، معتمدة في الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر العام، باريس، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.
5. مي، يي؛ برويد، مايكل ج.، استعادة السلطة الدستورية للقوة الخوارزمية، ورقة بحثية منشورة ضمن مستودع الأبحاث العلمية المفتوحة، ٢٠٢٥.

رابعاً: القوانين واللوائح والقرارات الدولية

1. البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 1689/2024 بشأن وضع قواعد منسقة للذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي) (AI Act) - ، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، السلسلة L، العدد 1689، 12 تموز/يوليو 2024.
2. الاتحاد الأوروبي، لائحة الذكاء الاصطناعي (AI Act)، المادة 27 (الفقرة 1)، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، 2024.